# المرصد

مين على الأحداث

الخميس 23 فبراير 2021 | 31 صفحة | العدد: 154 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية


## تحديات كبيرة تواجه الحكومة الجديدة

# كيف ستكون ملامح المشهد الليبي القادم؟

المهدوي: الإخوان سيعملون على عرقلة مهام الحكومة الجديدة

المرتزقة والميليشيات.. العقبة الأكبر أمام السلطة المرتقبة


الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

## سلطة تنفيذية جديدة في ليبيا

# انفراجة كبيرة وتحديات قائمة

مجلة «المرصد»

في تطور اعتبر الأكبر والأكثر مدعاة للتفاؤل انتخبت في ليبيا حكومة تنفيذية جديدة بعد ماراطون طويل من الاجتماعات والمشاورات في عدة عواصم وداخل ليبيا نفسها فتح لها الباب اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء وتوجت بتوافقات هامة انتهت بالوصول الى انتخاب الحكومة الجديدة التي بالرغم من أنها تمثل انفراجة كبيرة في المشهد المتأزم في البلاد منذ سنوات الا انها تجد نفسها في مواجهة تحديات كبيرة.

منذ العام 2011 دخلت ليبيا في اتون من الصراعات والحروب كرستها الانقسامات السياسية في اعقاب العدوان الغربي على البلد العربي والذي حولها الى ساحة كبيرة للفوضى انتشرت فيها التنظيمات الارهابية والمليشيات المسلحة والعصابات الاجرامية المختلفة ناهيك عن التدخلات الخارجية التي تقودها أطماع كبيرة في نهب ثروات البلد الغني بالنفط.

وخلال السنوات التي اعقبت اندلاع الأزمة في ليبيا تتالت المؤتمرات الدولية والاتفاقات والحكومات لكن الأمور كانت تسوء اكثر وحجم الصراعات يزداد مع ازدياد التدخلات الخارجية.وبالرغم من توقيع اتفاق الصخيرات في العام 2015 ووصول حكومة الوفاق الى طرابلس حاملة معها دعما دوليا واسعا فانها لم تنجح في انهاء الصراعات بل باتت جزءا منها للتواصل بعد ذلك معاناة الليبيين مع الفوضى والحروب والتدهور الاقتصادي.

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي،تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء الليبيين في جنيف برعاية اممية وفتح هذا الاتفاق الباب امام سلسلة من المشاورات والاجتماعات ادت الى توافقات هامة وصلت في مرحلتها الأخيرة الى الاتفاق على تشكيل حكومة تنفيذية جديدة لتوحيد مؤسسات الدولة والتمهيد لانتخابات اواخر العام الجاري.

والجمعة 05 فبراير 2021،اعلنت البعثة الاممية في ليبيا عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة للبلاد بهدف إيجاد حل لحالة الفوضى والعنف والانقسام في ليبيا.

ووقع الاختيار على حكومة وحدة وطنية ليبية مؤقتة لتحل محل الإدارات المتنافسة في البلاد التي مزقتها الحرب ولتشرف على الانتخابات التي تجرى في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

.أفرزت نتائج للتصويت على ممثلي السلطة التنفيذية في البلاد فوز عبد الحميد دبيبة بمنصب رئيس وزراء ليبيا وفوز محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي الليبي وموسى الكوني وعبد الله اللافي بعضويته.

ولقي انتخاب الحكومة الجديدة ترحيبا في الأوساط الليبية والدولية وسط تفاؤل كبير بامكانية حل نهائي للازمة المستعصية في البلاد منذ سنوات.

ويعول الليبيون كثيرا على السلطة التنفيذية الجديدة للعمل على إخراج كافة المقاتلين الأجانب والمرتزقة وإرساء حالة الأمن والاستقرار، بالإضافة للعمل على حل التشكيلات المسلحة وتسليم أسلحتها

تواجه السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا عدد من التحديات، أبرزها تحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب، وتفكيك الميليشيات المسلحة،بالإضافة إلى اخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

منذ العام 2011 دخلت ليبيا في اتون من الصراعات والحروب كرستها الانقسامات السياسية في اعقاب العدوان الغربي على البلد العربي والذي حولها الى ساحة كبيرة للفوضى.

بالكامل وحصر السلاح في يد الدولة، ووقف كافة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي وخاصة الانخراط العسكري.

وتواجه السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا عدد من التحديات، أبرزها تحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب، وتفكيك الميليشيات المسلحة،بالإضافة إلى اخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا وتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية والمؤسسات الأمنية والشرطية،والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن تحسين الأوضاع المعيشية والامنية في البلاد.

وتملك ليبيا أحد أكبر مخزونات النفط في إفريقيا، لكن النزاعات المتعددة التي تمزق البلاد حالت دون استثمار كامل لهذه الموارد.وتسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية عدة مرات في خسائر فادحة، وباتت الحياة اليومية للمواطن الليبي محفوفة بالمصاعب وسط انقطاع يومي للكهرباء والمحروقات والماء، بالاضافة الى أزمة سيولة وتدهور غير مسبوق لقيمة العملة الوطنية.

وتواجه الحكومة الليبية الجديدة،مشكلة انقسام البرلمان بين الشرق والغرب، ما يهدد عملية منحها الثقة في الآجال القانونية لمباشرة مهامها.وتنصّ خريطة الطريق الموضوعة لحل الأزمة الليبية على وجوب أن تحصل تلك الحكومة التي ستقود البلاد إلى حين إجراء الانتخابات العامة نهاية العام الجاري،على ثقة البرلمان «مجتمعا»،وهو ما يمثل تحديا كبيرا.

وكانت خلافات بالبرلمان الليبي بشأن مكان انعقاد الجلسة التشاورية يوم الـ 15 من فبراير، أفضت إلى توجيه دعوتين لجلستين، واحدة في طبرق وأخرى في مدينة صبراتة إلى الغرب من العاصمة طرابلس. واجتمع أعضاء البرلمان الليبي في طبرق شرق البلاد، خلال جلسة تشاورية للاتفاق على الترتيبات الضرورية قبل منح الثقة للحكومة الجديدة التي سيقودها عبد الحميد الدبيبة.

وقرر البرلمان الليبي عقد جلسة منح الثقة للحكومة الجديدة في مدينة سرت.وقال المتحدث باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بليحق،«يجب على الحكومة العمل من مدينة سرت في وسط ليبيا بحيث يستطيع الجميع القدوم إليها وذلك لتوفر مقار للإقامة والعمل بها وأيضا توفر الأمن وعدم وجود ميليشيات مسلحة».وشدد على الالتزام بإجراء الانتخابات في الموعد المحدد بتاريخ 24 ديسمبر 2021.

يمكن القول بأن تشكيل الحكومة الجديدة يشكل اختراقا هو الابرز لجدار الازمة الليبية خلال السنوات الماضية وهو ما يفسر حجم التفاؤل الكبير بامكانية الوصول الى تسوية نهائية تعيد البلاد الى حالة الاستقرار والبناء،لكن حجم التحديات الذي يفرضه الواقع يجعل من التفاؤل محاطا بكثير من الحذر والشكوك خاصة وان اتفاقات سابقة كانت مبعث امل وانتهت بالفشل.

> وقع الاختيار على حكومة وحدة وطنية ليبية مؤقتة لتحل محل الإدارات المتنافسة في البلاد التي مزقتها الحرب ولتشرف على الانتخابات التي تجرى في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

# مستقبل المصالحة الوطنية ودورها في الحل الليبي

شريف الزيتوني

أكبر الإشكاليات التي تعانيها ليبيا منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، هي الخلافات الداخلية العميقة التي كانت تداعياتها قاسية على كل مناحي السياسة والاقتصاد والأمن. فعملية إزاحة العقيد الراحل لم تكن طبيعية، حيث خلفت جراحا غائرة في الجسد الليبي، بعد أن اختار «الصاعدون الجدد» على الدماء الليبية، أن يصفوا حساباتهم مع الماضي، بطريقة انتقامية لم يكن الليبيون في حاجة إليها، الأمر الذي فتح البلاد على إخلالات كبيرة لم يتم الوصول إلى حل فيها إلى اليوم.

بعد أن أطاح الناتو ومعاونوه الاقليميون وأعوانهم في الداخل، بالقذافي دخلت ليبيا مرحلة أخرى أكثر خطورة، وهي بداية الاقتتال داخل شق «الثوار» الذين أغرتهم السلطة بشكل أصبح السعي إليها والخروج منها دونهما الموت. وحتى الانتخابات التي صورت كمشهد ديمقراطي لم تفض مرحلتيها إلا مزيدا من تعميق الخلافات، خاصة في ظل صعود تيارات متطرفة أرادت إزاحة الجميع والبقاء في الواجهة والتأسيس إلى مشهد جديد شعاره الإرهاب التي كان في أبشع صوره بدخول تنظيم داعش وغيره من خيوط التوحش التي كانت المسؤولية في وجوده قوى مازالت إلى اليوم تتحرّش بليبيا وتحاول فرض خيارات أثبتت فشلها خلال سنوات. ثم أعقبت تلك الأزمات انقسام مؤسسات البلاد وغربها، وتطورت الأمور إلى حرب بين الجيش الذي تشكل في ظروف يعلمها الليبيون وبين قوات الوفاق التي بدورها لا تعدو عن أن تكون مجموعات مسلحة استقطبتها حكومة الوفاق التي أفرزها اتفاق الصخيرات أواخر العام 2015، كنوع من فرض الأمر الواقع السياسي من طرف القوى الدولية بعيدا عن أي إرادة شعبية.

مع تلك التطورات كان لزاما أن يتحرك الملف السياسي بعيدا عن التشنج والتفكير في حلول سلمية واقعية، إرادة الليبيين فيها هي الأساس، وتكون من بين وأهم ملفاتها المصالحة الوطنية التي يجلس فيها الجميع على طاولة واحدة ويتجاوزون كل حسابات الماضي، وهو ما بدأ العمل عليه أولا على مستوى محلي وسط دعوات داخلية بضرورة التسريع بها قبل أي حل سياسي لكي تمنح الفرصة للجميع في أي مبادرة مستقبلية، ثم كان الدور ثانيا على الاتحاد الإفريقي الذي

> أكبر الإشكاليات التي تعانيها ليبيا منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، هي الخلافات الداخلية العميقة التي كانت تداعياتها قاسية على كل مناحي السياسة والاقتصاد والأمن.

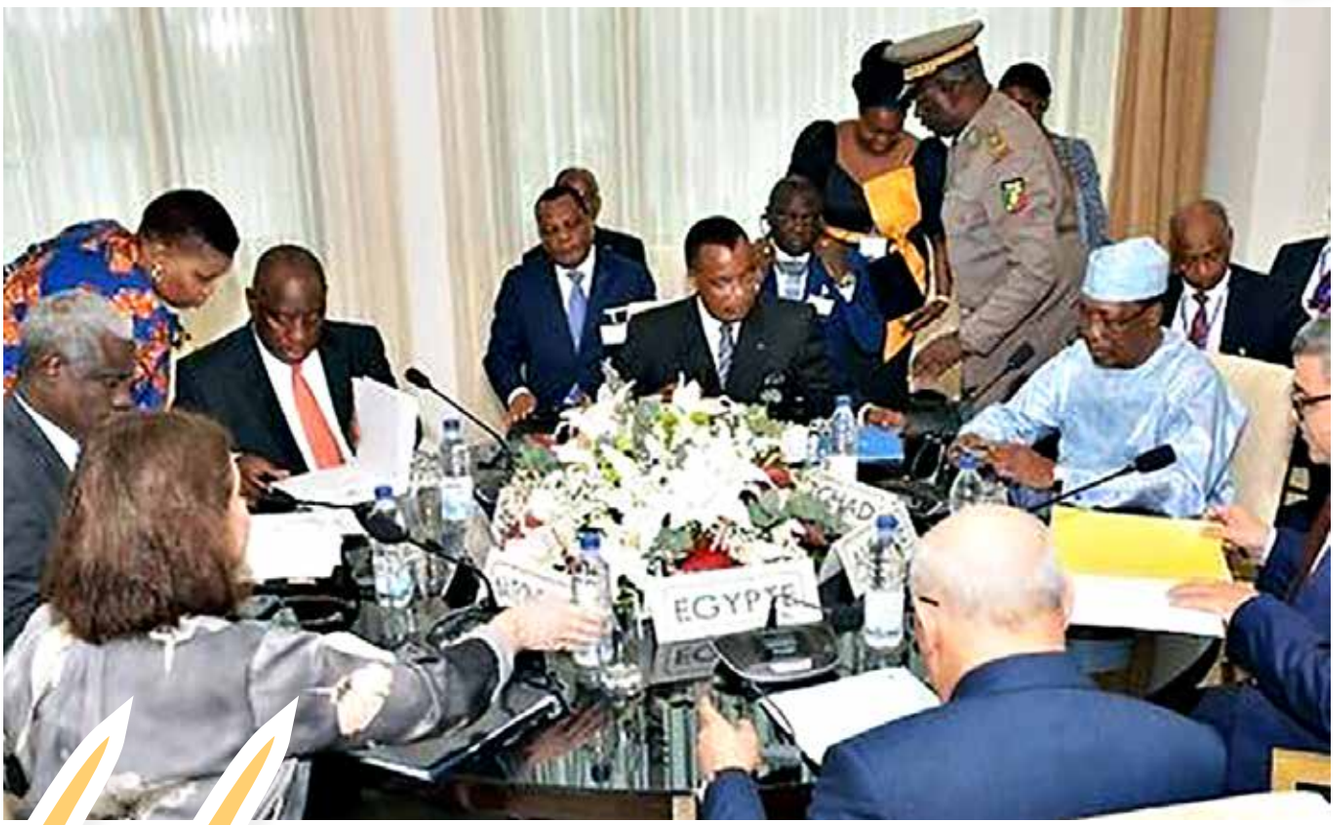


بدأ تحركاتها في بداية 2020، من خلال مبادرة في هذا الشأن لقناعته أن لا تقدّم لأي مسار سياسي، وأن لا استقرار في انقسام المؤسسات وإقصاء مجموعات واسعة في ليبيا.

في نهاية يناير من العام الماضي اجتمع عدد من القادة الأفارقة وممثلي المؤسسات الدولية في برازافيل عاصمة الكونغو بدعوة من الرئيس دينيس ساسوس نغيسو، الذي يرأس لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى بشأن ليبيا، من أجل البدء الفوري في العمل المصالحة الوطنية الليبية. ذلك الاجتماع تم بعد أن عاشت ليبيا حالة من الفوضى والاختلاف تسببا في حرب لم تتوقف نيرانها إلا في أغسطس 2020 عندما اكتشف الجميع أن لغة التصعيد والاقتتال لا نتيجة لهما إلا دماء أبناء الشعب الواحد وزيادة الأحقاد وتهديد البلد في كيانه.

اجتماع القادة الأفارقة في ذلك التاريخ كان بناء على طلب الوفد الليبي لدى الأمم المتحدة ، الذي اعتبر «أن إفريقيا هي الوحيدة القادرة على لعب هذا الدور، لما لديها من خبرات سابقة ومعرفة قادتها بالمسألة الليبية وخصوصياتها». وقال

** إزاحة العقيد الراحل لم تكن طبيعية، حيث خلفت جراحا غائرة في الجسد الليبي، بعد أن اختار «الصاعدون الجدد» على الدماء الليبية، أن يصفوا حساباتهم مع الماضي، بطريقة انتقامية لم يكن الليبيون في حاجة إليها، الأمر الذي فتح البلاد على إخلالات كبيرة لم يتم الوصول إلى حل فيها إلى اليوم.

** في نهاية يناير من العام الماضي اجتمع عدد من القادة الأفارقة وممثلي المؤسسات الدولية في برازافيل عاصمة الكونغو بدعوة من الرئيس دينيس ساسوس نغيسو، الذي يرأس لجنة الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى بشأن ليبيا، من أجل البدء الفوري في العمل المصالحة الوطنية الليبية.

الممثل الليبي في المنظمة الأممية طاهر السني، «نجدد دعوتنا للاتحاد الأفريقي لرعاية مسار المصالحة الوطنية»، معتبرا أن الأزمة الليبية لم تُعالج بسبب الجروح التي لم تلتئم منذ عام 2011. وكلام السني في ذلك الوقت كان دليلا على خطأ قاتل ارتكبه من صعدوا إلى السلطة وتعاملوا مع التغيرات بالكثير من الانتقام الذي لم تندمل جراحه إلى اليوم.

بعد الاتحاد الافريقي، كان الدور على القاهرة، التي أعادت المبادرة المحلية من خلال اجتماع استمر ليومين في ديسمبر من العام المنقضي وضم وفد سافر من الجنوب الليبي وضم 75 شخصية من المشايخ والأعيان بحضور اللجنة المصرية المعنية بالملف، لبحث الحلول الممكنة للتقدّم بالمصالحة. وطالب المجتمعون بإطلاق جميع السجناء السياسيين، وعودة المهجّرين من الخارج وجبر ضررهم، وعودة النازحين، ونزع السلاح وحصره بيد الدولة، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية (الاجتماع عقد قبل نجاح الحوار السياسي في اختيار سلطة تنفيذية).

كما نص بيان صيغ على هامش ذلك اللقاء على إنشاء هيئة عليا للمصالحة والقانون المنظم لها، في خطوة اعتبرت إيجابية نحو تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والتخلي عن فكرة الإقصاء التي تبناها كثيرون (خاصة الإسلاميون) لرموز نظام القذافي.

ورغم التطورات المتسارعة في الأشهر الأخيرة، ووصول الفرقاء إلى حوار سياسي أفرز سلطة تنفيذية بدأت تستعد لممارسة مهامها بشكل رسمي، مازال فكرة المصالحة الوطنية تراوح مكانها، ليس في مظاهر الانتقام التي مورست في سنوات الأزمة السابقة، بل في عملية أشبه بالتصفية السياسية لرموز ليبية بما يعني أن هناك أطرافا مازالت بنفس منطق الاندفاع الذي بدأته في السنوات الأولى للتحولات، ومازالت ترفض وجود من تعتبرهم شخصيات نافذة في نظام العقيد الراحل معمر القذافي، ما يعني أن الحكومة الليبية وقبل الإعداد للانتخابات، هي مسؤولة لتهيئة ظروفها ومنح المشاركة للجميع والفيصل يبقى في الأخير هو الشعب الليبي.

رغم التطورات المتسارعة في الأشهر الأخيرة، ووصول الفرقاء إلى حوار سياسي أفرز سلطة تنفيذية بدأت تستعد لممارسة مهامها بشكل رسمي، مازال فكرة المصالحة الوطنية تراوح مكانها، ليس في مظاهر الانتقام التي مورست في سنوات الأزمة السابقة، بل في عملية أشبه بالتصفية السياسية لرموز ليبية بما يعني أن هناك أطرافا مازالت بنفس منطق الاندفاع الذي بدأته في السنوات للتحولات.

# التحضير لانتخابات 24 ديسمبر..

# بين الآمال والتحديات

نجاة فقيري

يبدو أن هذا العام الجديد سيمثل نقطة تحول في تاريخ ليبيا، فبعد سنوات طويلة من الفوضى والصراع، اتفق مندوبون من مختلف الفصائل على تشكيل حكومة مؤقتة جديدة ستوجه دفة الأزمة نحو ترسيخ الحل السياسي وإحلال السلام بالبلاد ما يقودها إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021، لكن الطريق إلى هذا الإستحقاق محفوفة «بالتحديات» كالمراحل السابقة خاصة مع الكثير من الأمور العالقة كالتدخل الأجنبي وتواجد المليشيات والمرتزقة.

في لقاء جنيف السويسرية، اختار 74 عضوا في منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) أربعة مرشحين لتولي السلطة التنفيذية الإنتقالية الجديدة وهم، محمد دبيبة سياسي ورجل أعمال من مصراتة لمنصب رئيس الوزراء ، والدبلوماسي محمد يونس منفي من شرق ليبيا لرئاسة المجلس رئاسي ونائبان هما موسى الكوني من جنوب البلاد وعبد الله حسين اللافي من مدينة زوارة في الغرب. سلطة جديدة وأسماء جديدة لمرحلة انتقالية جديدة.

مثل هذا الإنجاز إنفراجا للأزمة الطويلة التي عاشتها البلاد على امتداد عشر سنوات كاملة، وثمرة عملية مفاوضات طويلة كان أول تتويج لها في أكتوبر من العام الماضي ، عندما توصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 إلى اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار، الذي قال عنه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «إن مجرد حقيقة أن وقف إطلاق النار قد صمد ، على الرغم من الوجود العسكري الهائل والمعدات الثقيلة للغاية من كلا الجانبين ، هو بادرة أمل».

لكن المرحلة القادمة حسب الخبراء والمحللين «صعبة وحرجة» وستثبت مدى صمود الإتفاقيات ورغبة كافة الأطراف الليبية في الحل السياسي السلمي، أمام التحديات الكثيرة خاصة أن الوضع في ليبيا يعاني منذ فترة طويلة من «الإنفلات» على أصعدة عدة بسبب الإنقسامات العسكرية والسياسية وحتى الاقتصادية.

في تصريح لموقع فرانس 24 الفرنسي، قال الخبير في منظمة «المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية» عماد الدين بادي أن الوضع استقر ظاهريا، «لكن الزخم الدبلوماسي نتيجة تحفظ مؤقت عن القتال وليس نتاج رغبة صادقة للتوصل إلى حلّ». ويضيف «بعد عشر سنوات على أحداث 2011، ليبيا دولة مشوهة أكثر مما كانت في عهد القذافي».ما يجعلنا نتساءل عن مدى صمود هذه الأرضية «الهشة» أساسا أمام الصعوبات الكثيرة.

استقرار أمني هش..بين التواجد

> اختار 74 عضوا في منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) أربعة مرشحين لتولي السلطة التنفيذية الإنتقالية

التركي وتغول المليشيات

أعلنت الرئاسة التركية، في بيان لها، أن قواتها ستبقى في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري الثنائي «نافذا» بين الجانبين، وذلك رغم تشكيل حكومة ليبية جديدة. وأكدت أن هذه القوات ستظل موجودة ما دامت الحكومة الليبية تطلب هذا الأمر. كما أشار البيان إلى أن الشركات التركية ستلعب أيضا دورا في جهود إعادة إعمار ليبيا، مشيرا إلى أن أنقرة ستقدم الدعم للحكومة الجديدة.

و تسعى تركيا بكل مواردها المادية واللوجستية المتاحة لتركيز وجودها في المشهد الليبي الذي مددته بعد مذكرة تقدم بها أردوغان لنوابها الذين منحوه من جديد الضوء الأخضر لمواصلة تدخله في الشأن الليبي بتجديد تواجد قواته بداية من يناير 2021، ناهيك عن الإتفاقات الكثيرة العسكرية والإقتصادية المبرمة بين حكومة الوفاق الوطني و تركيا .

وقد اعتبر وزراء مصر واليونان وقبرص في بيان لهم أن أي تدخل أجنبي في ليبيا غير مقبول وأن كل الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الوفاق بالمخالفة للقانون الدولي باطلة، مطالبين السلطة الجديدة بإلغائها. من جهتها أفادت مصادر مطلعة إن السلطة التنفيذية الوطنية الجديدة ستضع ملف المقاتلين الأجانب في أولوية اهتماماتها، وستتولى إرسال وفود إلى عدد من العواصم من بينها أنقرة وموسكو لبدء مناقشة إجلاء المرتزقة من البلاد، حتى لا يمثل وجودهم عقبة في طريق الحل السياسي الشامل والذي سينبني على أساسي توحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية.

تسعى تركيا بكل مواردها المادية واللوجستية المتاحة لتركيز وجودها في المشهد الليبي الذي مددته بعد مذكرة تقدم بها أردوغان لنوابها الذين منحوه من جديد الضوء الأخضر لمواصلة تدخله في الشأن الليبي

ذلك إضافة إلى تواصل حشد المرتزقة حيث أكده المرصد السوري لحقوق الإنسان أوائل العام الحالي أن تركيا أرسلت دفعة جديدة من المرتزقة، تتألف من عشرات المسلحين من الفصائل السورية الموالية لأنقرة، اتجهت بالفعل إلى الأراضي التركية في طريقها إلى ليبيا. كما ذكرت تقارير صحفية تركية أن 150 مسلحا من فصائل سورية مختلفة توجهوا إلى تركيا من معبر «حور كليس» الحدودي بين سوريا وتركيا، حيث يتم نقلهم إلى ليبيا.

و رغم انقضاء الأجل الذي حدده اتفاق جنيف، والذي يقضي بخروج المرتزقة والمليشيات من ليبيا خلال 90 يوما، إلا أن الوضع على حاله رغم المناشدات الدولية الكثيرة، حيث طالبت فرنسا،على غرار الأمم المتحدة، مجددا بضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا. وجاء ذلك في بيان صادر عن الخارجية الفرنسية أكدت فيه دعمها للجهود الدولية لإنهاء الأزمة السياسية وإنهاء التدخل الأجنبي في ليبيا، وذلك في رد سريع على إعلان تركيا تمسكها بإبقاء عسكريها في البلاد.

ووفقًا للبيان ، تباحث لودريان مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيتش، بشأن سبل دعم الانتقال السياسي.وأكد لودريان على أهمية الانتقال الحقيقي إلى الانتخابات المقرر إجراؤها بنهاية العام، مشددًا على أهمية الإسراع بتشكيل حكومة شاملة وتمثيلية وتنصيبها، وضرورة التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار في 23 أكتوبر الماضي، بما في ذلك رحيل القوات الأجنبية والمرتزقة.

من جانبه دعا مجلس الأمن السلطة

رغم انقضاء الأجل الذي حدده اتفاق جنيف، والذي يقضي بخروج المرتزقة والمليشيات من ليبيا خلال 90 يوما، إلا أن الوضع على حاله رغم المناشدات الدولية الكثيرة.

التنفيذية المؤقتة إلى الإسراع في الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق التي توافق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس، والقيام بالاستعدادات اللازمة قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021.

كما دعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف اطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر 2020، وحث الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق، بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون مزيد من التأخير.

نحو مصالحة وطنية شاملة..ولكن؟

أمام السلطة التنفيذية الجديدة التي كانت نتاج مخاض طويل من المشاورات والحوارات، مهمة صعبة ربما هي الأكثر تحديا من المرحلة القادمة،مرحلة انتخابات ديسمبر، إذا أنها مطالبة بتقديم تشكيلة تراعى فيها التوازنات بليبيا مع حضور قوي وفاعل للمرأة والشباب كما نصت عليه الاتفاقات السابقة لكل المترشحين مع البعثة الأممية للدعم في ليبيا، وكما بشر به رئيس الحكومة المنتخب عبد الحميد الدبيبة.

كشف تصريحات الشخصيات السياسية البارزة في المشهد الليبي من الطرفين المتنازعين، سواء منهم من ترشح ومن لم يترشح ومن فاز ومن لم يفز باستحقاقات انتخابات السلطة الإنتقالية، أنهم اتفقوا على قبول النتائج وتهنئة الفائزين والتعبير عن الاستعداد للعمل الجماعي لتجاوز الأزمة الراهنة والمضي قدما إلى الانتخابات الوطنية. وهو ما اعتبره الخبراء والمراقبون تأثيرا إيجابيا في اتجاه المصالحة الوطنية وتوفير مناخ ملائم لنجاح العملية السياسية الليبية.

لقد اعتبرت المصالحة الوطنية في عدة محافل من الحوار الليبي واللقاءات المتفرعة عنه، أولى حلول المشكلة السياسية، وكان لقاء القاهرة الذي جمع 75 شخصية من المشايخ والعواقل من الجنوب الليبي قد رسم بعض المفاهيم للمصالحة الوطنية وتكون بإطلاق جميع السجناء السياسيين ومحاكمة من سجنهم، وعودة المهجّرين من الخارج وجبر ضررهم، وعودة النازحين بالداخل، وبدء نزع السلاح وحصره بيد الجيش

> كل النقاط المطلوبة لمصالحة وطنية ووصول آمن لانتخابات 24 ديسمبر مترابطة ولا بد من حل إحداها لتُحل باقي عُقد الأزمة في ليبيا

والأجهزة الأمنية، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية لتنفيذ البرنامج الذي يُفترض أن يقره المؤتمر الجامع، «مؤتمر كل الليبيين»، الذي سيرعاه الاتحاد الأفريقي، على أن يكون داخل ليبيا.

نقاط هامة وواضحة لكنها مرتبطة بالوضع الأمني وبالتنازلات التي يجب أن يقدمها الفرقاء وأصحاب السلطة بالبلاد وكذلك الأطراف المتداخلة في المشهد الليبي،إضافة إلى المليشيات التي باتت تتحكم في المشهد الأمني الليبي. ما يجعل كل النقاط المطلوبة لمصالحة وطنية ووصول آمن لانتخابات 24 ديسمبر مترابطة ولا بد من حل إحداها لتُحل باقي عُقد الأزمة في ليبيا.

وضع إقتصادي واجتماعي حرج..هل تكفي 10 أشهر لمحاولة رتقه؟

في تقرير للإحدى الصحف الأجنبية قال الخبير الإيطالي المختص في شؤون أفريقيا الشمالية أرديزي لوسيانو Luciano Ardesi أن هذا البلد العربي الإفريقي، يحتاج اليوم إلى السلام والاستقرار كي يتمكن، قبل كل شئ، من تخطي الوضع الاقتصادي الحرج والتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية، خصوصا وأن القطاع الاقتصادي بات على حافة الانهيار، كما أقر بذلك الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. وأضاف أن المواطنين يعانون اليوم من مشاكل كثيرة في مقدمتها عدم توفّر الخبز، نتيجة النقص في مخزون الطحين الاحتياطي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المادة الأساسية، وهو الأمر الذي ولد مواجهات بين بعض مؤسسات الدولة الليبية.

وتمر البلاد بركود غير مسبوق حيث يقول مهندس النفط المهدي عمر: «كل شئ في ليبيا له علاقة بالنفط بالتأكيد» إذا يمثل النفط قرابة 90 من الناتج المحلي للبلد النفطي الغني(سابقا). ففي العام الماضي، قام الجيش بإغلاق منشآت النفط الرئيسية للمطالبة بتوزيع عادل للإيرادات التي تدار في طرابلس وهو ماتسبب في خسائر فادحة طالت تداعياتها كل المجالات العامة والحياتية للمواطن الليبي الذي يرزخ تحت سقف المعاناة والإفتقار إلى أبسط الأساسيات منذ أحداث 2011.

وبعد عودة النشاط لقطاع النفط بليبيا انتعش الإنتاج ، ووصل إلى 1,2 مليون برميل يوميا في ديسمبر ، أي عشرة أضعاف ما كان عليه في الربع الثالث من عام 2020. لكن هذا لا يزال أقل من المقدرة الإنتاجية التي يمكن أن تصل إلى 1,6 مليون برميل يوميا،حيث يبقى قطاع النفط شريان إقتصاد ليبيا والعمود الفقري لكل مقومات التنمية والإصلاح بالبلاد.

هذا التشرذم السياسي والاقتصادي والعسكري إضافة إلى التدخل الخارجي والخرق الواضح للاتفاقات الأخيرة حول المرتزقة والمليشيات وحضر السلاح، إضافة إلى الوضع الاجتماعي الصعب والإنقسامات الكثيرة التي تثقل كاهل البلد الغارق في الفوضى منذ عَقد كامل من الزمن تجعل من مهمة الوصول إلى انتخابات 24 ديسمبر 2021 مهمة «صعبة وعسيرة» لكن الآمال والتطلعات المعلقة على المرحلة القادمة كبيرة.

## المرتزقة والميليشيات

# العقبة الأكبر أمام السلطة المرتقبة

رمزي الزايري

شهدت الأزمة الليبية خلال الأيام الأخيرة خطوات مهمة وتطورات متلاحقة ،أبرزها النتائج الإيجابية لملتقى الحوار السياسي في جنيف ،و التي افضت إلى اختيار اعضاء السلطة التنفيذية الجديدة ،كذلك استلام الدبلوماسي السلوفاكي «يان كوبيش» مهام عمله على رأس البعثة الأممية في ليبيا.

لكن رغم هذا التفاؤل ببدء فترة جديدة تعود فيها ليبيا إلى الاستقرار وانهاء حالة الانقسام و إرساء دولة القانون و المؤسسات، يرى مراقبون أن حل الأزمة الليبية مرهون بإنهاء التدخل العسكري التركي وخروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات المسلحة.

اتفاق اخراج المرتزقة

نص اتفاق جنيف على بدء عملية حصر وتصنيف المجموعات والكيانات المسلحة بجميع مسمياتها على كامل التراب الليبي، سواء التي تضمها الدولة أو التي لم يتم ضمها، ومن ثم إعداد موقف عنها من حيث قادتها وعدد أفرادها وتسليحها وأماكن وجودها، وتفكيكها، ووضع آلية وشروط إعادة دمج أفرادها بشكل فردي إلى مؤسسات الدولة، ممن تنطبق عليه الشروط والمواصفات المطلوبة لكل مؤسسة، وبحسب الحاجة الفعلية لتلك المؤسسات.

وفي 23 أكتوبر /تشرين الأول الماضي، وقعت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ( 5 + 5) اتفاقًا للوقف الفوري لإطلاق النار ،تمهيدا لتنفيذ خارطة طريق، تنتهي بإجراء انتخابات أواخر 2021.

ونص على إخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة بإعادتها إلى معسكراتها، بالتزامن مع خروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا في مدة أقصاها ثلاثة أشهر ،وكذلك تجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي، وخروج أطقم التدريب إلى حين تسلم الحكومة الجديدة الموحدة لأعمالها.

وفي 19 يناير الماضي، حددت الأمم المتحدة يوم 23 من الشهر نفسه لخروج جميع المرتزقة من ليبيا، ولكن بحلول الموعد لم يخرج أي منها من البلاد، ما يثير تساؤلاً عن إمكانية تحقيق ذلك المطلب الأساسي لتحقيق الاستقرار في البلاد، وهو المطلب الذي دعا إليه مجلس الأمن الدولي، في ديسمبر الماضي، وذلك في بيان صدر بإجماع أعضائه بمن فيهم روسيا.

وفي إطار الضغط الخارجي، طالبت

> يرى مراقبون أن حل الأزمة الليبية مرهون بإنهاء التدخل العسكري التركي وخروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات المسلحة.

الولايات المتحدة وحكومات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة -في بيان مشترك- بدعم وقف إطلاق النار، وخروج المرتزقة من ليبيا، ووقف التدخل الذي يقوض تطلعات الليبيين لاستعادة سيادتهم.

و طالب أعضاء مجلس الأمن الدولي الـ15 «بانسحاب جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا بما ينسجم واتفاق وقف إطلاق النار الذي توصّلت إليه الأطراف الليبية في 23 تشرين الأول/أكتوبر، والتزامات المشاركين في مؤتمر برلين (في كانون الثاني/يناير)، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة».

لكن لا تزال تركيا مصرة على انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا منذ عام 2011، حيث تقدم دعما كبيرا لحكومة الوفاق بالعتاد والمرتزقة لمواجهة الجيش الوطني.

تركيا تواصل تجنيد المرتزقة

ومطلع ديسمبر الماضي، كشفت مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة إلى ليبيا ستيفاني ويليامز عن وجود 20 ألفا من «القوات الأجنبية والمرتزقة» في ليبيا، معتبرة ذلك انتهاكا «مروعا» للسيادة الوطنية، كما أشارت إلى وجود 10 قواعد عسكرية في ليبيا، تشغلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة.

وبالتزامن مع تصريحات الممثلة الدولية، مددت تركيا في 22 ديسمبر الماضي نشر جنودها وخبرائها ومرتزقتها لمدة 18 شهرا.

كما أرسلت تركيا طائرات مسيرة ومدربين ومستشارين عسكريين إلى ليبيا بموجب اتفاق عسكري موقع مع حكومة الوفاق، كما أرسلت مرتزقة سوريين، بحسب خبراء الأمم المتحدة.

وذكرت صحيفة «أحوال» التركية أن أنقرة تريد أن تبقى لاعبا أساسيا في الساحة الليبية وعينها على ثروات وموارد هذا البلد ومشاريعه التنموية وأذرعها في هذا هي مجاميع المرتزقة والجماعات المسلحة الموالية لها وشراء الولاء من عدد من

> نص اتفاق لجنة 5+5 على إخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة بإعادتها إلى معسكراتها، بالتزامن مع خروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

السياسيين الليبيين الذين هم في الواجهة.

وحسب تقارير، فإن الجماعات التركية بالوكالة لعبت دورا مهما في الصراع الليبي، حيث عُرض على المقاتلين السوريين في البداية ما يصل إلى ألفي دولار شهريا.

كما تقدم تركيا حوافز إضافية مثل الرعاية الصحية ومنح الجنسية التركية للراغبين في قبول عرض القتال في الخارج، ومثلت هذه الرغبة في تحقيق مكاسب مادية أقوى دافعاً للمقاتلين، إذ لا تقودهم أهداف دينية أو أيديولوجية.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان عن تجهيز تركيا دفعة جديدة من المرتزقة السوريين الموالين لأنقرة لإيفادها إلى ليبيا، مقابل عودة دفعة مماثلة، متحدية قرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

وقال المرصد السوري، إن تركيا تجري عملية تبديل مرتزقة، حيث من المنتظر وصول دفعة من المقاتلين السوريين من ليبيا إلى تركيا ومنها إلى سوريا، تقدر بـ140 مقاتلا، مقابل تجهيز دفعة مماثلة لخروجها من سوريا نحو تركيا ومنها إلى ليبيا.

وأشار إلى أن الدفعة المرتقب عودتها هي ذاتها، التي كان من المفترض أن تعود 25 يناير/كانون الثاني الماضي، مؤكدا أن تركيا لم تنفذ أيا من بنود الاتفاق الليبي -الليبي الذي ينص على انسحاب كامل القوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان كشف عن وجود استياء في أوساط المرتزقة بليبيا، على خلفية تأخير تسليم مستحقاتهم واقتطاع جزء منها من قبل قادة المليشيات.

وأكد أن قادة المليشيات السورية (الوسيط بين أنقرة والمرتزقة) يعمدون إلى اقتطاع مبالغ مالية من الرواتب الشهرية للمرتزقة تتراوح بين 100 إلى 300 دولار أمريكي، فضلاً عن المتاجرة برواتبهم، والتأخر في تسليمها.

ومنتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كشف المرصد السوري أن إجمالي المرتزقة الذين أرسلتهم تركيا إلى ليبيا بلغ 18 ألف سوري، إضافة إلى 2500 تونسي، مؤكدًا أن من بينهم أطفال أقل من 18 عاما ووصل عددهم إلى 350 طفلا.

وأضاف أن 10 آلاف و750 مرتزقا عادوا إلى سوريا، بعد انتهاء عقودهم ونيل مستحقاتهم المالية، مؤكدا وجود 10 آلاف آخرين من الموالين لتركيا، بينهم 2500 من حملة الجنسية التونسية.

وفي 22 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وافق البرلمان التركي على مذكرة سبق أن تقدم بها الرئيس رجب طيب أردوغان، لتمديد مهام قواته في ليبيا لمدة 18 شهرا إضافيا.

وتسمح موافقة البرلمان ببقاء قوات أردوغان في ليبيا لمدة عام ونصف تبدأ اعتبارا من 2 يناير/كانون الثاني المقبل، ما يمنح أنقرة فرصا جديدة، وورقة للمناورة في بلد تحاول جاهدة عرقلة مسارات حل أزمته، لاستنزاف ثرواته.

محاولات لتقويض التوافق الليبي-الليبي

كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان عن تجهيز تركيا دفعة جديدة من المرتزقة السوريين الموالين لأنقرة لإيفادها إلى ليبيا، مقابل عودة دفعة مماثلة، متحدية قرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبدالرحمن، إن الحكومة التركية برئاسة أردوغان، تعمل على تقويض التوافق "الليبي – الليبي" وإحباط جهود إخراج المرتزقة من البلاد.

وواصل "كنا ننتظر بنهاية الشهر الماضي أن تعود دفعة جديدة من هؤلاء المرتزقة البالغ عددهم 7 آلاف المتواجدين في ليبيا، ولكن الواقع كان أن هذه الدفعة تأجلت، وبدلاً من ذلك جرى تجهيز دفعة جديدة لإرسالها إلى ليبيا".

وكان رامي عبدالرحمن، أكد في وقت سابق، إن تركيا تضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات الليبية والمطالب الدولية بانسحاب المرتزقة من ليبيا، حيث تقوم بعمليات تبديل للمرتزقة الموالين لها في ليبيا؛ بعودة دفعة وذهاب دفعة مقابلها إلى البلاد.

ويأتي استمرار السلطات التركية في إرسال المرتزقة إلى ليبيا، في خرق لاتفاق جنيف، الذي ينص على إخراج جميع المرتزقة الأجانب من ليبيا، وتوحيد المؤسسات الأمنية في البلاد، وإجراء انتخابات في نهاية العام الجاري.

وفي ختام حديثه، بيّن أن الحرب في ليبيا متوقفة، متسائلاً "ماذا تريد تركيا، ولماذا تصر على تحويل أبناء الشعب السوري إلى مرتزقة، ولماذا ترديد إبقاء هؤلاء المرتزقة في ليبيا على الرغم من أن هناك امتعاض في صفوف الكثيرين منهم، واللذين باتوا يعلمون أنهم منبوذين في ليبيا، لأنهم ليسوا جزء من الشعب الليبي؟".

من جانبه، يرى أستاذ القانون جلال الفيتوري أن فرص خروج المرتزقة والقوات الأجنبية صعبة لأنها جاءت وفق اتفاقيات عسكرية بين ليبيا وتركيا على سبيل المثال".

وأشار إلى أن "قيام أنقرة مؤخرا بتمديد تواجدها العسكري لمدة 18 شهرا لا يعكس نوايا جادة للخروج».

وخلال الأسبوع الجاري، شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقرير قدم إلى مجلس الأمن على ضرورة مغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة قبل السبت.

صادق مجلس الأمن الدولي مطلع فبراير ، على مقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، نشر مراقبين دوليين لضمان ومراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا .

فمرتزقة أردوغان يشكلون في الواقع عقبة كأداء في وجه أية جهود للمصالحة وتوحيد البلاد، حيث يرى مراقبون أنه ليس من المتوقع أن تتخلى تركيا عن مرتزقتها والجماعات المسلحة الموالية لها تحت أي ظرف من الظروف.

فرق المراقبة الدولية

مع مصادقة مجلس الأمن الدولي مطلع فبراير 2021، على مقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، نشر مراقبين دوليين لضمان ومراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا ،حتى بدأت التساؤلات تطرح حول طبيعة هذا الفريق والمهمة التي ستناط به، وكيف سيكون موقف الأطراف المحلية والإقليمية منه، وهل سينجح في إجبار أطراف النزاع الداخلي وحلفائهم من الخارج على تنفيذ بنود الاتفاق العسكري ،واخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

وفي أول رد فعل محلي، رحب الناطق باسم قوات الجيش الليبي ،اللواء أحمد المسماري ،و قال ، «الجيش يرحب بالقرار، ما دام يتضمن إرسال مراقبين دوليين من المدنيين والعسكريين المتقاعدين، وليس قوة مراقبة عسكرية». مشيراً إلى أن «البعثة الدولية ستتشكل من عدد من الجنسيات، ومنظمات دولية منها الاتحادان الأفريقي والأوروبي والجامعة العربية».

وحول تفاصيل عمل بعثة المراقبة الدولية في ليبيا، نفى الناطق العسكري «علمه بأي تفاصيل حول انتشار المراقبين الدوليين، في عدة مدن منها طرابلس وسرت والجفرة، أو بخريطة تحركهم». مشيراً إلى أن «انسحاب بعض الوحدات العسكرية التابعة لهم من مواقعها الآن، غير مطروح على الإطلاق، قبل خروج القوات الأجنبية والمرتزقة وأن المراقبة الدولية إذا استطاعت تنفيذ هذا البند ، فإن الليبيين سيُرحبون بأي مساع مدنية لحل الأزمة الليبية».

وأضاف أن إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا يحتاج إلى إرادة حقيقية من المجتمع الدولي، مشيرا إلى أن بقاء المرتزقة والقوات الأجنبية على أراضينا يهدد مستقبل التوافق في ليبيا.

> يرى أستاذ القانون جلال الفيتوري أن فرص خروج المرتزقة والقوات الأجنبية صعبة لأنها جاءت وفق اتفاقيات عسكرية بين ليبيا وتركيا على سبيل المثال".

## الحكومة الإنتقالية الليبية

# ملفات شائكة قد تتعثّر في مطبّات الواقع

رامي التلغ

مع بدء رئيس الحكومة الليبية الجديدة، عبد الحميد دبيبة مشاوراته لتحديد وزراء حكومته المرتقبة، وفي انتظار نيلها الثقة من مجلس النواب الليبي، يجمع الرأي العام الليبي أن أمام السلطة الجديدة تحديات كبيرة، لعل أبرزها إنجاز الانتخابات في موعدها المحدد نهاية العام الجاري،إرساء الإستقرار الأمني و القضاء على الفوضى المستشرية فضلا عن تحسين الأوضاع الإقتصادية التي خلفت واقعا صعبا على الليبيين.

من ذلك،يرى متابعون أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحكومة الانتقالية هو توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية في البلاد. لكن آخرين يشددون على أهمية دور الأمم المتحدة والقوى الكبرى في رعاية الحكومة الجديدة ، واستقرار وقف إطلاق النار ، وإخراج المليشيات والمرتزقة.

تعتبر أهم التحديات المطروحة على السلطة التنفيذية الجديدة العمل على إخراج كافة المقاتلين الأجانب والمرتزقة وإرساء حالة الأمن والاستقرار، بالإضافة للعمل على حل التشكيلات المسلحة وتسليم أسلحتها بالكامل وحصر السلاح في يد الدولة، ووقف كافة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي وخاصة الانخراط العسكري.

وتواجه السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا عدد من التحديات، أبرزها مكافحة الإرهاب، وتفكيك الميليشيات المسلحة، وإعادة دمج عناصرها فى المؤسسة العسكرية الليبية والمؤسسات الأمنية والشرطية، بالإضافة إلى اخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا.

في ذات الصدد،ذكر المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري في اتصال هاتفي أن الحكومة المؤقتة الجديدة التي تشكلت بعد انتخاب رئيس وزراء جديد ومجلس رئاسي جديد يجب أن تعطي الأولوية لتفكيك الميليشيات وإخراج المرتزقة وإنهاء الوضع. الوجود العسكري التركي في غرب البلاد.

وشدد المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي على أن الدور الأساسي للحكومة المؤقتة الجديدة يجب أن يكون تقديم الخدمات للمواطنين ، في حين أن مهمة المجلس الرئاسي الجديد يجب أن تفي بجميع الاتفاقات.

كما شددت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أنه يتعين على رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة تشكيل حكومة في غضون 21 يومًا وأن

> المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري:الحكومة المؤقتة الجديدة التي تشكلت بعد انتخاب رئيس وزراء جديد ومجلس رئاسي جديد يجب أن تعطي الأولوية لتفكيك الميليشيات وإخراج المرتزقة وإنهاء الوجود العسكري التركي في غرب البلاد.

مجلس النواب المنتخب في طبرق يجب أن يوافق عليها أيضًا في غضون 21 يومًا.

من جانب آخر ،فإن الوضع الراهن في ليبيا فيما يتعلق بالميزانية مقلق، والبلاد تقف على حافة الإفلاس وسيناريو وضعها تحت الوصاية المالية غير مستبعد الحدوث .

ورغم تقيد السلطة التنفيذية الجديدة بخريطة الطريق إلا أنها ستجد نفسها أمام كم هائل من المتطلبات الحياتية اليومية، إذ تتطلع شرائح ليبية واسعة إلى هذه الحكومة لتقوم بحل الأزمات المتراكمة مثل أزمة الكهرباء وتحسين البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والتأمين، وصيانة المنشآت النفطية دون نسيان ابتزاز المجموعات المسلحة وكذلك أجور الموظفين وتوفير ميزانية الانتخابات العامة، والاستفتاء على الدستور.

وبالتالي فإن أمام السلطة التنفيذية المقبلة وبالإضافة إلى تنفيذ خريطة طريق المرحلة الانتقالية، حزمة من المطالب والتحديات التي تجد نفسها مسؤولة عن تلبيتها وإلا واجهت غضب الشارع الذي يفتح الباب على كل السيناريوهات بما في ذلك العصيان المدني. فالمواطن الليبي صبر كثيرا على تردي الخدمات العمومية وكان يتطلع إلى حصول اتفاق بين فرقائه تنبثق عنه حكومة موحدة تسارع إلى تحسين الخدمات المسداة للمواطن ولا يبدو أنه سيصبر على حكومة صبره على من سبقها.

وبسبب اعتماد الميزانية على ايرادات النفط بنسبة 95 في المئة فإن أي تعطل لتصدير هذه المادة الحيوية لمعيشة الليبيين من قبل أية جهة سواء أكانت داخلية أم خارجية، سوف ينعكس سلبا وبصفة مباشرة على إيفاء الحكومة بالتزاماتها وتعهداتها الإصلاحية باعتبار أن المحروقات تكاد تكون المصدر الوحيد للدخل.

إلى تطرح هذه الحصيلة على السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا تحديا أمام وضعية معقدة، وستدفع ضريبة انتشار عقلية سادت على مدى العقود الخمسة

الوضع الراهن في ليبيا فيما يتعلق بالميزانية مقلق، والبلاد تقف على حافة الإفلاس وسيناريو وضعها تحت الوصاية المالية غير مستبعد الحدوث .

الماضية شعارها «المال العام غنيمة»وأدت إلى انتشار التواكل وتراجع ثقافة العمل لدى عموم الليبيين.

كما أن الحكومة الجديدة ستدفع ضريبة تراخي فريق الخبراء التابع للحكومة الليبية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ليبيا، حيث جرى عقد 19 اجتماعا مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دون انجاز يذكر وما على هذه الحكومة إلا أن تتدارك الخلل عملا بمبدأ استمرارية المرفق العام وإلزامية التعهدات التي تتخذها الحكومة السابقة للحكومة التي تليها.

لذلك وفي خضم استفحال ظاهرة الفساد في هياكل الدولة ومؤسساتها فإنه ليس أمام الحكومة الجديدة من خيار سوى اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالإصلاحات اللازمة ولتغطية النفقات ومتطلبات المرحلة او مواجهة هزّات اجتماعية هي في غنى عنها. ومن المفارقات أن هذا الأمر يحصل في بلد غني جدا بالثروات الطاقية التي تعتبر كلفة استخراجها من الأقل انخفاضا على مستوى العالم ناهيك عن كلفة تصديره المنخفضة بدورها باعتبار قرب ليبيا المتوسطية من السواحل الأوروبية، لكن الفساد يفعل فعله ويجعل هذا الشعب قليل العدد الذي من المفروض أنه يعيش الرفاه، يعاني الأمرين على مستوى معيشته.

في نفس السياق،قال عبد الحميد دبيبة، إن الفشل في «المرحلة الحساسة» التي تعيشها ليبيا حاليا «ليست خيارًا»، وتعهد بالالتزام برفع المعاناة عن الشعب، وبخارطة الطريق، ودعم المرأة، والشفافية، ومنع الاقصاء، وتوثيق العلاقات مع دول الجوار والدول الشقيقة والصديقة في «مصالحة وطنية» شاملة.

نهاية،يرى مراقبون أن المهام الموكولة للسلطة الانتقالية عديدة وصعبة، والوضع الداخلي المعقد يحتاج لجهد كبير للانطلاق نحو توحيد مؤسسات الدولة وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي واستعادة الاستقرار والتغلب على كل العقبات التي تعترض طريق الحل السياسي حتى يمكن الاطمئنان إلى تنفيذ ما تم التخطيط له والوصول إلى الانتخابات الحاسمة قبل نهاية العام.

رغم تقيد السلطة التنفيذية الجديدة بخريطة الطريق إلا أنها ستجد نفسها أمام كم هائل من المتطلبات الحياتية اليومية، إذ تتطلع شرائح ليبية واسعة إلى هذه الحكومة لتقوم بحل الأزمات.

# العباني: أعضاء ملتقى الحوار السياسي

# سيقومون بدور البديل عن السلطة التشريعية

حوار/ سوزان الغيطاني

تحبس الأنفاس في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة التي يترأسها عبد الحميد الدبيبه لأن تشكيلها يحاط بألغام المحاصصة والمناطقية والنفوذ العسكري والسياسي والثقل الاقتصادي أيضا كما أن اعتمادها ومنحها الثقة أيضا يحاط بمحاذير تتعلق باحتمالية عدم التئام مجلس النواب وبالتالي عدم توفر النصاب اللازم لمنح الثقة وفي حالة الاستعانة بأعضاء ملتقى الحوار السياسي لمنح الثقة ربما تبرز مشكلات أخرى تتعلق بالشرعية للحديث أكثر عن الحكومة الجديدة وفرص منحها الثقة والصعوبات التي تواجه تشكيلها التقينا عضو مجلس النواب محمد العباني

إلى نص الحوار:

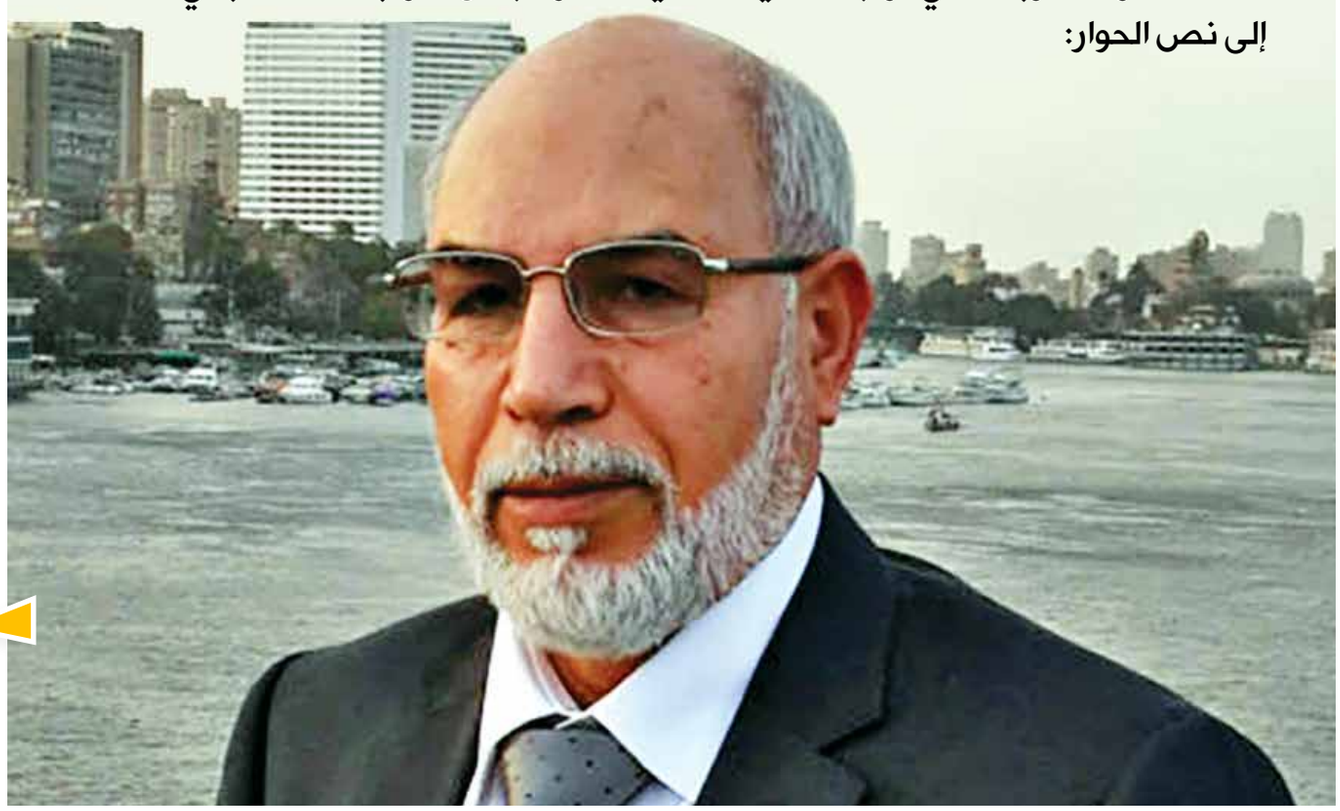

**هل بدأ مجلس النواب يفقد بعض مهامه في ظل وجود لجنة 47؟**

أعضاء ملتقى الحوار السياسي سيقومون بالدور البديل للسلطة التشريعية الذي لم يعد لها معنى عندما غُيبت وحلت محلها إرادة بعثة الدعم في ليبيا، إيذانا بتغييب شعب بحاله عن ممارسة حقه في إختيار سلطته التنفيذية.

**هل ترى أن الحكومة الجديدة ستكون حكومة محاصصة أم تكنوقراط؟**

الحكومة الجديدة مبنية أساساً على المحاصصة وسوف لن تنال الثقة أو الموافقة ما لم تكن تشكيلتها موزعة حسب التوزيع المناطقي ومبدأ المحاصصة التي إبتدعته بعثة الأمم المتحدة للدعم إلى ليبيا.

**إلى أي مدى تتخوف من أن تصطدم الحكومة الجديدة بمشكلة المليشيات التي فرضت نفسها بالقوة على المجلس الرئاسي السابق؟**

الإصطدام بالمليشيات وارد، ما لم تخضع هذه الحكومة لإرادة

** الأنظار شاخصة الآن صوب البرلمان لمنح الثقة للحكومة فإلى أي مدى ترى أن هذه الخطوة ستتم بدون عراقيل؟**

الحكومة الجديدة برئاسة الدبيبة ستنال الثقة بأريحية، إما من مجلس النواب، إذا تمكن من الإنعقاد خلال 21 يوم من التقدم بطلب الثقة ، وفي حالة عدم تمكن مجلس النواب من الإنعقاد وهو الإحتمال الأكثر حدوثا، في هذه الحالة ستعرض الحكومة على لجنة الحوار التي أنتجتها أساسا، وهذه الأخيرة ستمنح الموافقة للحكومة دون صعوبة، فالحصول على الثقه وإن كان صعب المنال من البرلمان، فسوف لن يكون كذلك من ملتقى الحوار السياسي الذي شكل أساسا للقيام بهكذا مهمة.

** المرحلة القادمة ستكون هادئة.

** الحكومة القادمة ستنال الثقة بأريحية.

المليشيات للسماح لها بالعمل، وخاصة إذا ما باشرت عملها من طرابلس العاصمة.

### كيف تابعتم رفض الاخوان لزيارة المنفي إلى شرق ليبيا؟

رفض الإخوان لزيارة رئيس المجلس الرئاسي للرجمة والإلتقاء بالقائد العام للقوات المسلحة المشير أركان حرب خليفة بلقاسم حفتر، كان متوقعا بإعتبار أن الإخوان يرفضون المؤسسة العسكرية ووجود جيش وطني، ليستأثرون بسلطتهم العسكرية من خلال المجالس العسكرية والكتائب الأمنية.

### إلى أي مدى ترى أننا نسير على طريق توحيد مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية الاقتصادية؟

حصول الحكومة الجديدة على الثقة من البرلمان سوف يساعدها كثيرا في توحيد المؤسسات والقضاء على الإزدواجية، وسيجعل منها حكومة وحدة وطنية نالت رضا كل الليبيين، أما في حالة عدم نيلها ثقة البرلمان، فلنا في مخرجات الصخيرات آية.

### برأيك ما فرص نجاح الحكومة الجديدة في إجراء الانتخابات في موعدها؟

الوقت المتبقي أمام الحكومة الجديدة لا يكفيها للقيام بإستحقاق إنتخابات ديسمبر القادم، نظرا لحجم الملفات والإستحقاقات التي ستنشغل بها.

### ما السيناريوهات المتوقعة في الفترة القادمة؟

المرحلة القادمة ستكون هادئة جدا لأن الحكومة الجديدة سيتم تمريرها سواء من البرلمان وهو احتمال ضعيف أو من قبل أعضاء ملتقى الحوار السياسي والشعب الليبي سيرحب بالحكومة الجديدة لأنه عانى صعوبات تجعله يقبل بالوضع الجديد حيث أنه عانى من شح الوقود وانقطاع الكهرباء وغيرها من مظاهر المعاناة التي تجعل الشعب الليبي يقبل بأي حكومة تنهي هذه المشكلات.

> رفض الإخوان لزيارة المنفي للرجمة كان متوقعا

# المهـدوي:

# الإخوان سيعملون على عرقلة مهام الحكومة الجديدة

حوار/ همسة يونس

وصف الأكاديمي والمحلل السياسي أحمد المهدوي، التطورات الأخيرة في الملف الليبي بالتطورات المهمة، موضحا أن هذه التطورات الخاصة بانتخاب السلطة التنفيذية الجديدة من شأنها أن تساهم في إحداث انفراجه في الأزمة الليبية. وحذر في الوقت ذات من محاولات تيار الإسلام السياسي من إفشال عمل الحكومة الجديدة وإغراق ليبيا في المزيد من الفوضى. وللمزيد من التفاصيل حول تطورات ومستجدات الملف الليبي، والسيناريوهات المتوقعة خلال المرحلة المقبلة كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الأكاديمي والمحلل السياسي أحمد المهدوي، وإلى نص الحوار.

** كيف تقيم التطورات الأخيرة للملف الليبي؟

التطورات الأخيرة في الملف الليبي هي تطورات مهمة جدا، واعتقد أنها سوف تساهم في إحداث انفراجه في الأزمة الليبية، خصوصا وأن المجلس الرئاسي الجديد وحكومته نالت الرضى والقبول الشعبي وهي تسعى فعليا إلى إنهاء الصراع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية.

كما أن ما يقوم به رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي من زيارات للمنطقة الشرقية تعتبر خطوة مهم جدا في الدفع بعجلة المصالحة الوطنية، إضافة إلى إدراك الرجل أن بنغازي هي مفتاح استقرار ليبيا، لأن جميع المشاريع السياسية التي قادت ليبيا خرجت من بنغازي.

** ماذا عن رفض «الإخوان» للمصالحة؟

لاحظنا اعتراض الإخوان على زيارات المنفي للمنطقة الشرقية، وهذا له دلالات عدة أهمها الكشف عن عدم رغبة الإخوان في وجود أي توافق وطني في ليبيا، وعدم رغبتهم أيضا في إنهاء حالة الفوضى، واعتقد أنهم سوف يسعون إلى إفشال مهام الرئاسي والحكومة الجديدة.

** ما رأيك في أداء البعثة الأممية؟

اعتقد أن البعثة الأممية أداءها ضعيف جدا في إدارة الملف الليبي

** زيارات المنفي للمنطقة الشرقية خطوة مهمة في الدفع بعجلة المصالحة الوطنية.

** من أبرز التحديات أمام الحكومة هي حل الميلشيات ومواجهة تيار الإسلام السياسي.

خصوصا موقفها فيما يخص المعرقلين ورافضي الحل والانتخابات في24 ديسمبر وخاصة وأن قادة الإخوان قد صرحوا مسبقا لعدم استعدادهم للانتخابات، وهذا يقوض الحل في ليبيا أيضا المبعوث الجديد السيد يان كوبيتش يعتبر شخصية غير فعالة في أداء مهامه، وهذا حسب ما تم وصفه به من قبل في إدارته السابقة لبعض الملفات سواء في سوريا أو غيرها.

### ** ما الأولويات التي يجب أن تعمل عليها الحكومة الجديدة؟

أهم الملفات التي يجب على الحكومة وضعها ضمن أولوياتها، هي ملف الانتخابات وإجرائها في موعدها وهذا يعتبر مطلب شعبي، إضافة إلى الملف الاقتصادي ومعالجة أزمة السيولة ونقصها، وملف المصالحة الوطنية وإنهاء الصراع وملفات أخرى كثيرة ومتشابكة.

### ** كيف يمكن توحيد المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية؟

اعتقد أن مسألة توحيد الجيش هذا ما تعمل عليه المؤسسة العسكرية ضمن

** إذا توفرت الإرادة الوطنية ستنجح الحكومة في بسط نفوذها على كامل التراب الليبي

لجنة 5+5 وأهم أولوياتها هو حل الميلشيات وجمع سلاحها وخروج المرتزقة والقوات الاجنبية وتوحيد الجيش، وهذا ما أكده الدكتور محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي خلال لقاه بالمشير حفتر.

أما المؤسسات الأخرى السياسية والاقتصادية أمرها سهل حيث ستتوحد بمجرد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتصديق عليها من قبل البرلمان.

** ما أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة؟

أبرز التحديات أمام الحكومة هي حل الميلشيات وجمع سلاحها وإخراجها من العاصمة طرابلس، إضافة إلى مواجهة تيار الإسلام السياسي الذي سيعمل جهادا على إفشال عمل هذه الحكومة.

** برأيك هل تنجح الحكومة الجديدة في بسط نفوذها على كامل ليبيا؟

إذا توفرت الإرادة الوطنية وابتعدت الأجندات الخارجية عن الحكومة الجديدة ستنجح في بسط نفوذها على كامل التراب الليبي وهذا بمساعدة الجيش الوطني الليبي.

** السيناريو المتوقع خلال المرحلة القادمة هو محاولة الإخوان السيطرة على حقول النفط.

** ما السيناريو المتوقع خلال الفترة المقبلة؟

السيناريو المتوقع خلال المرحلة القادمة هو محاولة الإخوان السيطرة على حقول النفط بمساعدة تركية مستغلين وقف إطلاق النار، وغض بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بصرها عما يفعله الإخوان وتركيا في ليبيا.

# كاريكاتير

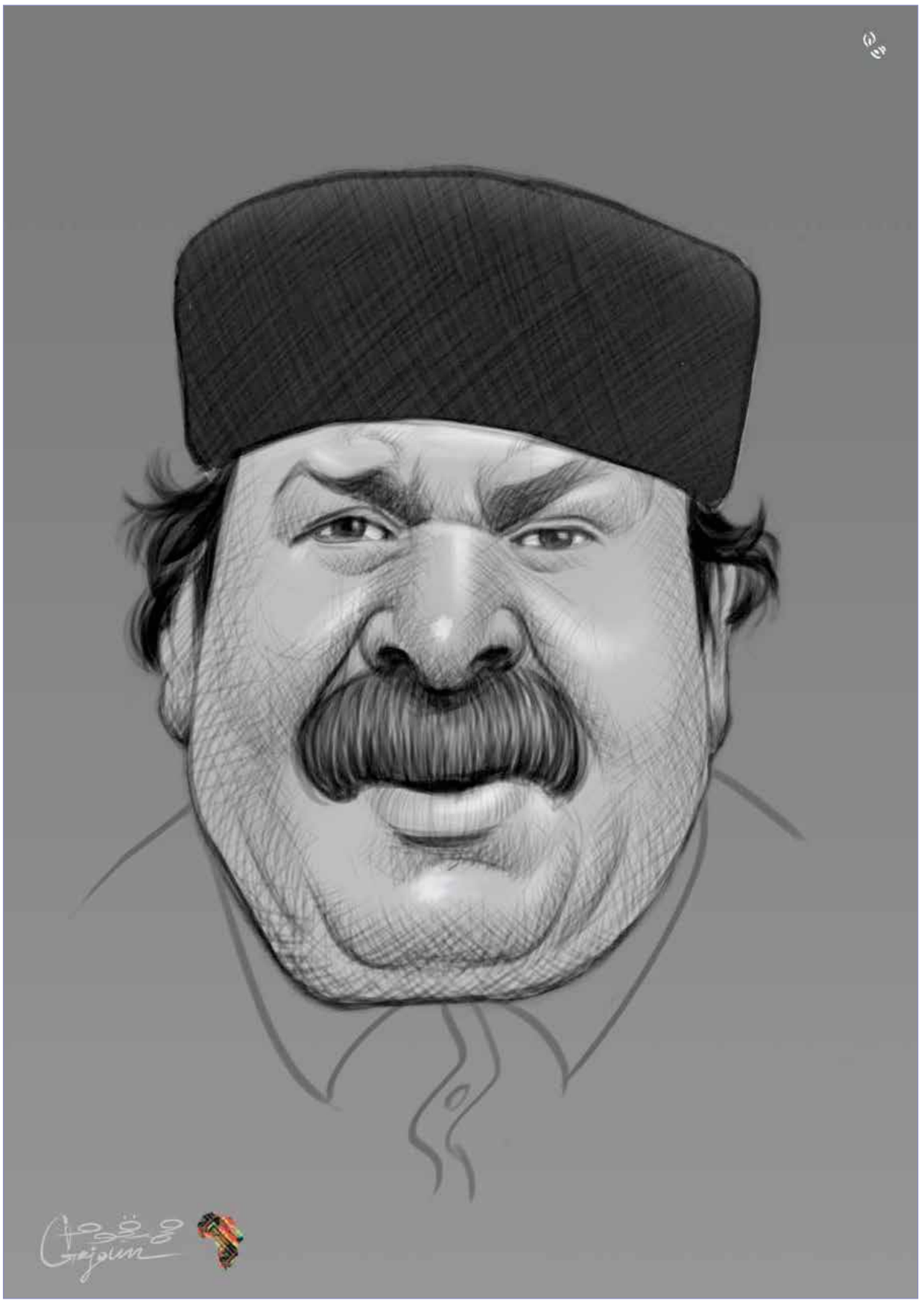

محمد قجوم